مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينيتش**

(الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك؛ والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف؛ والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي؛ والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2018/27*
Arabic
Original: English

الأمم المتحدة تحذر: التجارة غير المتوازنة تزيد من القلق وعدم المساواة

جنيف، ٢٦ *أيلول/*سبتمبر ٢٠١٨ – يظهر تقرير جديد للأونكتاد أن التجارة في إطار العولمة المفرطة لم تعزز التغييرات الهيكلية الموسعة في البلدان النامية وأنها أسهمت في زيادة عدم المساواة على الصعيد العالمي.

وتشير بحوث تجريبية في التقرير إلى أن الارتفاع الهائل في ربحية الشركات عبر الوطنية الكبرى، إلى جانب تركّزها المتنامي، عمل بوصفه قوة رئيسية لخفض حصة العمل من الدخل العالمي، الأمر الذي تفاقم معه سؤ توزيع الدخل.

ويعرب التقرير أيضاً عن القلق لأن نوع السياسات التي ساعدت الصين على النجاح في التنويع والارتقاء أصبح الآن يُستهدف دون غيره بإجراءات انتقامية من البلدان المتقدمة التي ترى شركاتها عبر الوطنية أن هذه السياسات تهدد أهدافها الاستراتيجية.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتوبي، بمناسبة إصدار التقرير المعنون ***Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion***، إن "القلق الذي تزايد مؤخراً في البلدان المتقدمة، وهو من الأضرار المتزايدة التي

* **بيانات الاتصال:** UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.

للحصول على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

خلّفتها العولمة المفرطة، قد أدى إلى بعض التشـــكيك في الرواية المعتمدة للمنافع المشـــتركة التي تجلبها التجارة". وتضـــاف هذه المخاوف إلى مخاوف أخرى تشغل بال البلدان النامية من أمد طويل وتتعلق بآليات عمل النظام التجاري الدولي.

وقال الدكتور كيتويي إن "إحياء روح التفاؤل إزاء التجارة وتعددية الأطراف يجب أن يتعدى مجرد تعزيز التجارة من أجل التجارة"، مضيفاً أن التقرير يدعو إلى خطاب وبرنامج أكثر شمولاً عن التجارة والتنمية.

التغييرات الهيكلية المحدودة الناجمة عن التجارة

إذا كانت الأهمية المتنامية للبلدان النامية في التجارة الدولية – بما فيها التجارة المتزايدة فيما بينها – تحتل مكانة كبيرة في المناقشات الأخيرة بشأن العولمة، فإن التقرير يعترف بأن "صعود الجنوب" هو أساساً حكاية عن شرق وجنوب شرق آسيا.

ويخلص التقرير إلى أن النمو السريع لصادرات الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع في آسيا ولصادرات الصين لاحقاً (بصورة أكبر) مرتبط بانخفاض نصيب البلدان المتقدمة في الصادرات العالمية من نحو ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات من السلع في عام ١٩٨٦ إلى أكثر من النصف فقط في عام ٢٠١٦. وفي نفس الفترة، ظلت حصص الصادرات في معظم البلدان النامية الأخرى ثابتة تقريباً أو انخفضت أحياناً، ما عدا مرحلة صعود مؤقت في مراحل الدورة الكبرى لأسعار السلع الأساسية.

وتبرز الصـين بين بلدان مجموعة بريكس. وباسـتثناء الصـين، فقد ارتفعت الحصـة المجمعة للاتحاد الروسـي والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في الناتج العالمي من ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ — وهذا يمثل زيادة ولكن ليست بالهائلة. وعلى النقيض من ذلك، عند أضافت الصين، ارتفعت حصة مجموعة بريكس من ٥,٤ في المائة إلى ٢٢,٢ في المائة خلال هذه الفترة.

وعلى وجه خاص تنطبق هذه الحالة على أنشطة الصناعات التحويلية. وفي عام ٢٠١٦، بلغت حصة شرق آسيا ٧ دولارات من كل ١٠ دولارات اكتسبها العالم النامي من صـادرات المصـنوعات. أضـف إلى ذلك أن الاقتصـادات النامية في شـرق آسـيا هي الوحيدة التي توجد فيها، إلى حد بعيد، مقرات الشركات عبر الوطنية الرائدة منذ عام ١٩٩٥، مسـجِّلةً حصـة متزايدة من الأرباح التي تدرّها أكبر ٢٠٠٠ شركة عبر وطنية في العالم، من ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

ولما أصـبحت البلدان النامية تعتمد على الأسـواق العالمية أكثر فأكثر، فقد أمسـت أيضـا، حسـب التقرير، أكثر اعتماداً على مجموعة محدودة من الصادرات: حيث بات التخصص المفرط سمة من سمات النظام التجاري في ظل العولمة المفرطة.

ويربط التقرير ذلك بانتشار سلاسل القيمة العالمية والصعوبات التي تعترض تسلق سلم التنمية في غياب دور "الدولة التنموية" القوية. و لفترة طويلة تعتبر سلاسل القيمة هذه سمة من سمات تجارة السلع الأساسية، ولا غرابة أنه منذ عام ١٩٩٥، شهدت ١٨ بلداً نامياً من أصل ٢٧، لدينا بيانات عنها، زيادات في حصة الصناعات الاستخراجية في القيمة المضافة للصادرات.

لكن، باستثناء واحد في حالة الصين، فقد اقترن انتشار سلاسل القيمة العالمية في الصناعات التحويلية والخدمات بانخفاض حصة القيمة المضافة محلياً في الصادرات الإجمالية. ولا يجد التقرير أدلة واضحة على تحسّن هذه السلاسل، ما عدا في شرق آسيا مرة أخرى (الشكل ١).

وحتى الآن، لم يتسبب طلب الصين المتزايد، الذي ساعد على حفز النمو في العديد من البلدان النامية منذ بداية الألفية، في إحداث تغييرات إيجابية كبيرة في تركيبة الصادرات في البلدان النامية الأخرى

التجارة كقوة تؤدي إلى عدم المساواة

عندما يتعلق الأمر بسلوك الشركات، يكتسي حجم الشركة نفس الأهمية في خارج وداخل البلاد. فالتجارة تهيمن عليها الشركات الكبرى أكثر فأكثر منذ منتصف التسعينات؛ ومن بين الشركات المصدّرة، يبلغ متوسط حصة الـ ١ في المائة الكبرى ٦ من كل ١٠ دولارات من الصادرات. وتشير بعض التقديرات إلى أن ١٠ شركات فقط تكسب في المتوسط ٤ دولارات من أصل ١٠ محصَّلة في الخارج.

ففي هذا العالم الذي يحصل فيه الفائز على كل شيء، ليس مستغرباً أن يكون معدل صمود وبقاء المنضمين الجدد والمصدّرين الأصغر حجماً منخفضاً، إذ إن ثلاث شركات من أصل أربع تترك قطاع التصدير بعد عامين، والشركات في البلدان النامية أسوأ حالاً من مثيلاتها في البلدان المتقدمة.

ويعكس التزايد في سؤ توزيع الدخول مزيجاً من أرباح مرتفعة متأتية من أصول غير مادية، وإيرادات أعلى يستأثر بها مقر الشركات عبر الوطنية، وضغط تكاليف الإنتاج. وحجم الشركة – مرة أخرى – مهم عندما يتعلق الأمر بالربحية؛ ويعتبر النمو السريع في أرباح الشركات الـ ٢٠٠٠ الكبرى قوة رئيسة تعمل على خفض حصة دخل العمل على مستوى العالم.

وإن التفريغ (عن طريق نقل الأعمال إلى الخارج) قصة مألوفة في الاقتصادات المتقدمة، لكن التقرير يتعقّب أيضاً القيود على حصة العمالة ذات المهارات البسيطة والمتوسطة في مراحل الإنتاج من سلاسل القيمة في البلدان النامية، إذ إن حصة القيمة المضافة في التصنيع انخفضت. وتعد الصين استثناء ملحوظاً (الجدول).

وتشارك العديد من الشركات الدولية الكبيرة في ما يسمى "التجارة الوهمية" التي تتمثل في حركة الأصول غير المادية وما يتصل بها من تدفقات الدخل إلى ولايات وجهات تفرض ضـــرائب منخفضـــة أو لا تفرض أي ضـــرائب بالمرة. وينطبق هذا الأمر على المدفوعات والعائدات المتعلقة بالملكية الفكرية التي ارتفعت بسـرعة منذ اوائل الألفية في بلدان مثل آيرلندا وسـويسـرا ولكسـمبرغ وهولندا، مع زيادة في الإيرادات المستحقة للشركات عبر الوطنية من الاستثمار المباشر في هذه الأماكن، وهي أكبر بكثير مما هي عليه في البلدان التي تنشئ فيها منتجاتها وتبيعها (الشكل ٢).

حمل حيز السياسات على محمل الجد

يخلص التقرير إلى أن المشـــكلة ليســـت مع التجارة في حد ذاتها وإنما مع الكيفية التي تدار بها. وإن الحديث عن عالم يحقق الربح للجميع كثيراً ما يتجاهل الشـــروط اللازمة للتقاســـم الموســـع للمنافع، وينكر واقع عالم اليوم الذي يحصـــل فيه الفائز على معظم الأشياء.

وقد تَقَلص حيز السياسات المتاح لصانعي القرار بسبب اتفاقات التجارة الحرة، مع تزايد الأحكام التي تحيز التدخل والتي تزيد من هيمنة المصدّرين الكبار في عمليات تفاوض غير شفافة. وجاء في التقرير أن هذه الاتفاقات في طريقها إلى أن تصبح أكثر فأكثر آلية لترويج الأنشطة الريعية للشركات المصدّرة الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بأحكام حقوق الملكية الفكرية، وتدفقات رأس المال عبر الحدود، وإجراءات تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، وتنسيق المعايير التنظيمية، واشياء أخرى كثيرة لا تمتّ بأي صلة إلى التجارة بمعناها المباشـــر. وجدير بالذكر أن التقرير يشـــير إلى أن الاتفاقيات التجارية بين الجنوب والجنوب أقل عرضـــة لمثل هذه التجاوزات الناجمة عن سلطة ونفوذ الشركات الكبرى.

الشكل ١ – **الهيكل التصديري حسب المستويات التكنولوجية، مناطق نامية مختارة، ١٩٩٠–٢٠١٦**

(بالنسبة المئوية وتريليونات الدولارات)

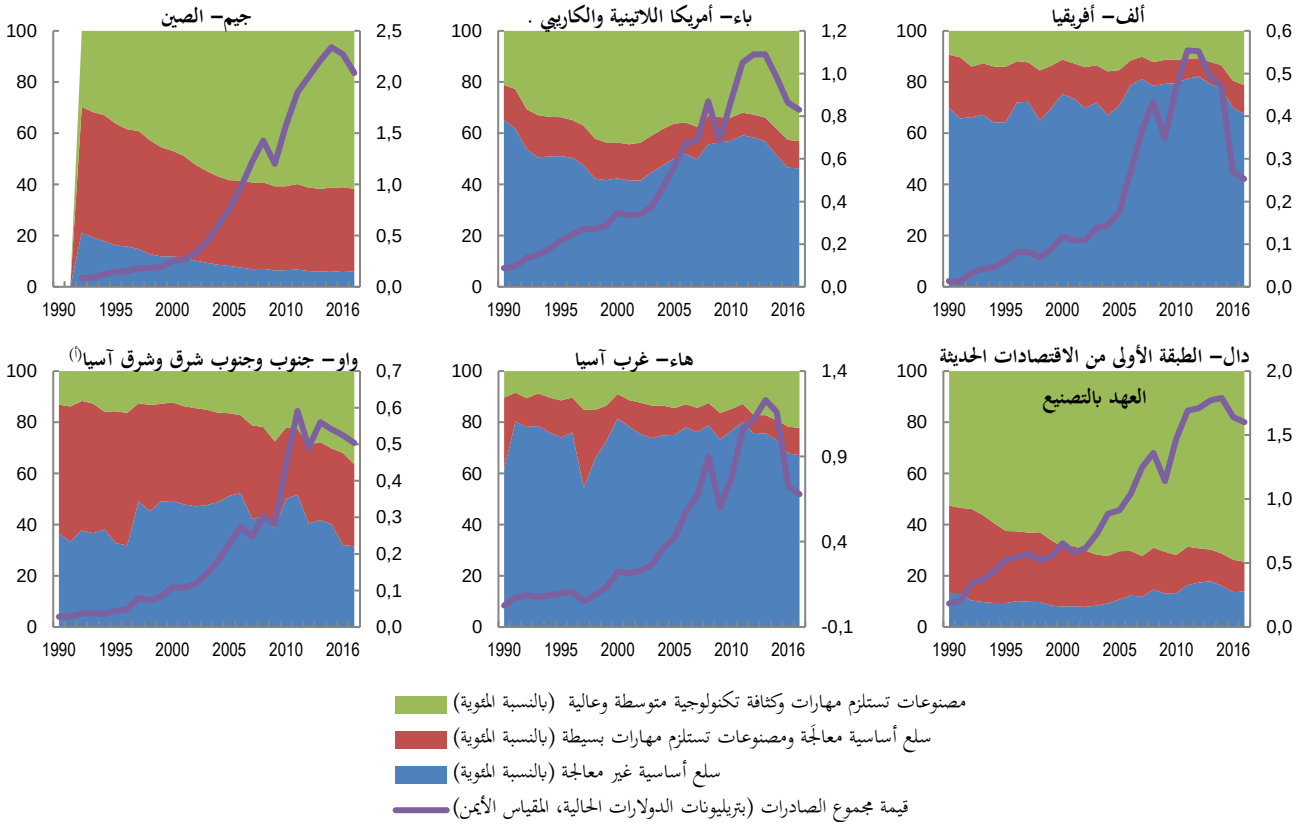

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية لتجارة السلع الأساسية.

ملاحظة: تصنيف المنتجات مستمد من تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٢.

(أ) جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا لا يتضمن الصين والاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع (كلتا الطبقتين).

الحصص في القيمة المضافة المصدَّرة في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية، ٢٠٠٠-٢٠١٤

على الصعيد العالمي

	٢٠٠٠	٢٠١٤	الفرق
رأس المال	٤٤,٨	٤٧,٨	٣,٠
العمل	٥٥,٢	٥٢,٢	٣,٠-
مهام المقر	٣١,٧	٣٠,٤	١,٣-
التصنيع	٢٣,٥	٢١,٨	١,٧-

المجموعات القطرية

	دخل مرتفع			*الصين*			*بلدان أخرى*		
	٢٠٠٠	٢٠١٤	الفرق	٢٠٠٠	٢٠١٤	الفرق	٢٠٠٠	٢٠١٤	الفرق
رأس المال	٤٠,٣	٤٢,٣	٢,٠	٥٧,٠	٤٩,٦	٧,٥-	٥٩,٢	٥٩,٤	٠,٢
العمل	٥٩,٧	٥٧,٧	٢,٠-	٤٣,٠	٥٠,٤	٧,٥	٤٠,٨	٤٠,٦	٠,٢-
مهام المقر	٣٥,٢	٣٧,٠	١,٧	١٣,٦	١٩,٧	٦,٠	٢٢,٥	٢٣,٧	١,١
التصنيع	٢٤,٥	٢٠,٨	٣,٧-	٢٩,٣	٣٠,٨	١,٤	١٨,٣	١٦,٩	١,٣-

بلدان مختارة

	البرازيل			*إندونيسيا*			*الهند*		
	٢٠٠٠	٢٠١٤	فرق	٢٠٠٠	٢٠١٤	فرق	٢٠٠٠	٢٠١٤	فرق
رأس المال	٤٩,١	٤٣,٢	٥,٩-	٥٩,٩	٥٩,٠	٠,٩-	٥٦,٦	٦٠,٦	٤,٠
العمل	٥٠,٩	٥٦,٨	٥,٩	٤٠,١	٤١,٠	٠,٩	٤٣,٤	٣٩,٤	٤,٠-
مهام المقر	٢٢,٣	٣٠,٣	٨,٠	٢٥,٦	٢٧,٦	٢,٠	٢٩,٧	٢٨,٩	٠,٨-
التصنيع	٢٨,٦	٢٦,٥	٢,١-	١٤,٥	١٣,٣	١,١-	١٣,٧	١٠,٥	٣,٢-
	المكسيك			*الاتحاد الروسي*			*تركيا*		
	٢٠٠٠	٢٠١٤	الفرق	٢٠٠٠	٢٠١٤	فرق	٢٠٠٠	٢٠١٤	الفرق
رأس المال	٦٨,٣	٧٦,٧	٨,٤	٥١,٣	٤٧,٤	٣,٩-	٥٩,٣	٦٢,٥	٣,٢
العمل	٣١,٧	٢٣,٣	٨,٤-	٤٨,٧	٥٢,٦	٣,٩	٤٠,٧	٣٧,٥	٣,٢-
مهام المقر	١٣,٠	١٠,٥	٢,٤-	٢٢,٤	٣٠,٥	٨,١	١٧,٠	١٥,٣	١,٧-
التصنيع	١٨,٨	١٢,٨	٦,٠-	٢٦,٣	٢٢,١	٤,٢-	٢٣,٧	٢٢,٢	١,٥-

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (٢٠١٦).

ملاحظة: تشمل قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (إصدار عام ٢٠١٦) ٤٣ بلداً، إضافة إلى فئة واحدة لـ "بقية العالم" لا تندرج إلا في الأرقام الإجمالية العالمية. يشمل "الدخل المرتفع" ٣٤ بلداً، من بينها اقتصادا جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية الناميان المرتفعا الدخل. وتشمل "البلدان الأخرى" بلدين متقدمين (بلغاريا ورومانيا) وستة بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية (الاتحاد الروسي وإندونيسيا والبرازيل وتركيا والمكسيك والهند). وأُدرجت جميع قطاعات الصناعات التحويلية.

الشكل ٢ – **إيرادات الولايات المتحدة من الاستثمار المباشر في الخارج، بلدان مختارة، الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٨**

(بلايين الدولارات)

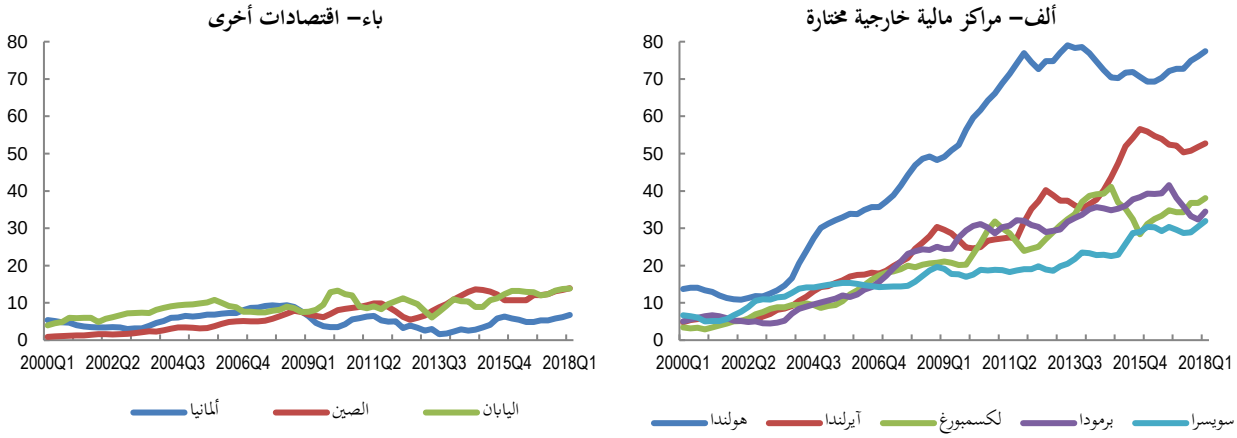

المصدر: سيستر وفرانك (Setser and Frank)، ٢٠١٨، استناداً إلى مكتب التحليل الاقتصادي، الولايات المتحدة.

ملاحظة تتطابق البيانات مع مجموع الأربعة أرباع السابقة.